

الملخص

كورنيواتي، كومالا. ٢٠١١. ٠٧٢١٠٠٢٦. تطبيق مبادئ رجعي (*RETROAKTIF TERBATAS*) محدوداً مواجهة مادة ٥٦ الفقرة (١) أي قانون ١٩٨٩ سنة ٧ عن المحاكم الدينية في تسوية المنازعات في الميراث (دراسة حالة على القرار رقم: ٠٨٨٣/Pdt.G / ٢٠١٠/PA.TA) البحث الجامعي. شعبة الأحوال الشخصية كلية الشريعة جامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج.

المشرفة: جوندياني، الماجستير.

الكلمات الرئيسية : مبدأ رجعية محدودة، الغائي التفسير، منهجة التفسير، ترجمة أو تطبيق القوانين بعقلانية

فهم مبدأ رجعية محدودة في تجميع الشريعة الإسلامية تجميع القانون الإسلامي ليس بأثر رجعي إذا تم تقسيم التركيبة من حيث القيمة الحقيقة (وليس فقط الانقسام على الورق) تطبيق المملكة للاستثمارات الفندقة من قبل، العائلات التي لديها علاقات الدم باعتباره الوريث البديل لا يمكن ملف دعوى الميراث. إذا كان العقار قد لا يشارك في بالقيمة الحقيقة، ثم قضية ضد ورثة مات قبل أن يولد تجميع للقانون الإسلامي، تجميع نفسها بأثر رجعي للقانون الإسلامي. ثم المادة ٥٦ الفقرة (١) السنة ١٩٨٩ قانون ٧ تنص على أن "ويجوز للمحكمة أن ترفض لفحص والبت فيها المقتراح بحجة أن القانون لا أو أقل وضوحا، ولكن واجب التحقيق وحرمانها". ويبدو أن المصطلحين بعض المشاكل في تطبيقها وطريقة اكتشاف القانوني للقضاء ما تستخدم في حل القضية.

طريقة البحث المستخدمة في هذه الدراسة هو أسلوب النهج في القضية (النهج الحال)، ونهج للتشريع (نهج النظام الأساسي)، والنهج المفاهيمي (النهج المفاهيمية). هذه الدراسة هو البحث المعيارية القانونية مع المواد القانونية الأساسية هي قرارات المحاكم والتشريعات التي تتصل بالقضايا القانونية التي تمت مناقشتها ولكنها يستخدم أيضاً المواد الثانوية القانونية مثل الكتب المدرسية (الأدب) ذات الصلة لمناقشة القضايا القانونية في المصدع في هذه الدراسة.

استعراض الأدب في هذه الدراسة على المبادئ العامة للقانون، مبادئ التشريع، مبادئ المحاكم الدينية، القانون الأساسي رقم ٧ سنة ١٩٨٩ والمملكة للاستثمارات الفندقة، اكتشاف طريقة للقانون وقانون الميراث في الإسلام.

نتائج هذه الدراسة تشير إلى أن لجنة التحكيم في القضية رقم: ٠٨٨٣/Pdt.G / ٢٠١٠/PA.TA القضاة ويقتصر تطبيق مبدأ الأثر الرجعي والمادة ٥٦ من قانون ٧ السنة ١٩٨٩ عن المحكمة الدينية جنباً إلى جنب ويشير أيضاً إلى مبدأ "القانون الأعلى يضعف القانون الأدنى" (*lex superior derogat legi inferiori*) تلقى بحيث ثبتنا في القضية. اكتشاف طريقة القانونية المستخدمة من قبل لجنة التحكيم هو اختراع القانونية هو وسيلة لتفسير غائي، وطريقة التفسير منهجي، وغيرها من اكتشاف طريقة قانونية وهذا هو التفسير للقانون بعقلانية.